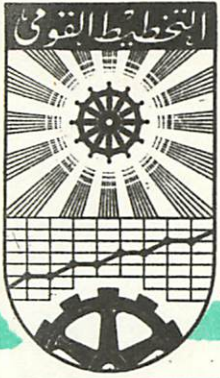


جمهورية مصر العربية



مَعْمَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيِّ

مذكرة خارجية رقم (١٣١٣)

محددات الأجور في الصناعة المصرية

الجزء الثاني

الاطار النظري والنتائج المقارنة لصناعات الغزل

والنسيج - الحديد والصلب - الأسمدة

دكتور / السيد عبد المعبود ناصف

يناير ١٩٨٢



المحتويات

صفحة

١	المشكلة وخطة الدراسة
٣	المبحث الأول : الاطار النظرى
٣	أ ٠١ : مبادئ نظرية الاجور
٥	ب ٠١ : صحة مبادئ النظرية
٨	ج ٠١ : طرق تحديد الاجور على مستوى المهنة والنشاط الاقتصادى
١٢	د ٠١ : المنهج النظرى لعلاج المشكلة
٢١	المبحث الثانى : الدراسة المقارنه
٢١	١٠٢ : مؤشرات كفاءة الاداء
٢٢	أ - العلاقة بين القيمة المضافة ورأس المال
٢٧	ب - العلاقة بين القيمة المضافة والعماله
٣٠	ج - العلاقة بين الارباح ورأس المال (معدل العائد)
٣٢	٢٠٢ : علاقات الانتاج والتوزيع
٣٣	أولا : <u>علاقات الانتاج</u> (العلاقة بين القيمة المضافة وكل من العماله ورأس المال)
٣٧	ثانيا : <u>علاقات التوزيع ومحددات الاجور</u>
٣٧	أ - الانتاجية كمحدد للأجور
٤٠	ب - تكاليف المعيشة كمحدد للأجور
٤٣	<u>خلاصة النتائج</u>

محددات الاجور فى الصناعة المصرية

(الاطار النظرى والنتائج المقارنه)

المشكلة وخطه الدراسة :

تضمن الجزء الاول فى هذه الدراسة النتائج العملية الخاصة بمحددات الاجور فى صناعات الغزل والنسيج . ولقد كانت هذه الصناعة من نصيب المؤلف عند توزيع العمل على نفس المشكلة ضمن فريق من الباحثين تولى بالبحث صناعات أخرى وهى بالتحديد صناعة الحديد والصلب^(١) . وصناعة الاسمدة^(٢) . ولم يكن اختيار الصناعات اعتباطا ، فالصلب والاسمدة فى المدخلات الاساسية فى تنمية قطاع الزراعة والصناعة على التوالى حيث أن كفاءة الآداء فى هذين النشاطين تؤثر على كفاءه الاداء فى القطاعين السابقين . أما الصناعة الثالثه (الغزل والنسيج) فهى صناعة تنتج سلـع استهلاكيه وتنتقل كفاءة الآداء بها فى شكل زياده فى رفاهيه المستهلك . واهتمامنا بمشكلة الأجور ومحدداتها يعكس اهتمامنا بمدى الكفاءة فى استخدام الموارد البشرية كعامل انتاج ، وبالتالى فالمقصود بكفاءة الأداء السابق التنويه عنها هى الوفرة الاقتصادية الناتجة عن استخدام العمل والى التى تتمثل فى زيادة الانتاجيه عن الأجور .

وتحاول هذه الدراسه - قبل الدخول فى تفاصيل الآداء فى كل صناعة ومعالجه مشكله الاجور فيها - أن تضع الاطار النظرى لهذه المهمه ان لاغنى عن الالمام ببعض مبادئ نظرية الاجور ومناقشة صحه هذه المبادئ لانتقاء العوامل التى تتحكم فى تحديد الاجور كالانتاجيه وتكاليف المعيشه مثلا . وقد حاولنا الاستفاده من معرفه هذه المحددات فى توضيح المشاكل العمليه عند استخدام هذه المحددات فى تحديد الاجور على مستوى المهمه أو مستوى النشاط الاقتصادى (صناعة ، زراعه ، ...) . وفى ضوء الصعوبات العمليه فى معالجة المشكله على مستوى المهنة أو مستوى النشاط ، رأينا أن نقصر البحث على مستوى بعض الانشطه الصناعيه ككل كما أوضحنا سابقا وليبقى فى محتويات الاطار النظرى

(١) يوسف العوامى : " محدّدات الاجور فى الصناعة المصرية (حاله الحديد والصلب) " - بحث

غير منشور .

(٢) دكتور أحمد عبد الحليم : " محدّدات الاجور فى الصناعة المصرية (حاله الاسمده) " - بحث غير

منشور .

استعراض بعض التطبيقات العملية للمشكلة والتي تمت فى دول أخرى بقصد الاستغاده منها
فى اختبار منهج الدراسه الحالية . وهكذا فان الاطار النظرى للدراسة يشمل الموضوعات
التالية بالترتيب :

- أ - مبادئ نظرية الاجور .
 - ب - صحه مبادئ النظرية .
 - ج - طرق تحديد الاجور على مستوى المهنة والنشاط الاقتصادى .
 - د - المنهج النظرى لعلاج المشكلة .
- وتكون الموضوعات الاربعه السابقه المبحث الاول من هذه الدراسة .

وقد طبق المنهج النظرى لعلاج المشكلة فى كل صناعه على حده واخطفت النتائج باختلاف
ظروف الانتاج فى كل صناعه خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٨ . ويحاول المبحث الثانى فى هذه
الدراسة قراءة النتائج المقارنه واستخلاص العوامل المشتركة بينها .

وبهذا تكون قد حصرتنا محتويات الجزء الثانى فى بحث محددات الاجور فى الصناعه المصريه
فى مبحثين :

المبحث الاول : الاطار النظرى

المبحث الثانى : الدراسة المقارنه

ويلاحظ حتى الان أن العلاقة بين الاجر وعرض العمالة تسير في اتجاه واحد :
من الاجرائي العمالة ، أى ان العامل المستقل هو الاجر والعامل التابع
هو العماله . ولكن الملاحظ انه اذا زاد عدد العمال الراغبين في العمل
(العرض) عن عدد الوظائف الشاغرة ، فان فائض العرض يؤدي بأصحاب

الأعمال الى خفض مستويات الاجور . وبمعنى آخر ، فان العرض يؤثر أيضا فى الاجر . وبذلك
فان العلاقة بين الاجر والعرض تسير فى اتجاهين : الأجر يحدد العرض والعرض يحدد الأجر .
الا أن وظيفة الاجر كمحدد أساسى فى توزيع قوة العمل كما ونوعا لا تكتمل الا بدراسة جانب الطلب على
هذا المورد .

ويمثل المبدأ الثانى فى نظرية الاجور فى الانتاجية ، حيث يتحدد الاجر بالانتاجية الحدية
للعامل (المبدأ النيوكلاسيكى) . وتطبق النظرية هذا المبدأ عند استخدام الموارد الاقتصادية
الآخري . ومن معطيات هذا المبدأ ان الانتاجية الحدية للعامل تقل تدريجيا مع زيادة عدد
العمال المشغولين بغرض ثبات عوامل الانتاج الآخري (قانون تناقص الغلة) . وبمعنى آخر ، فأن
العلاقة بين الطلب والاجر علاقة عكسية ، فكلما زاد الاجر عن الانتاجية تقل رغبة اصحاب الأعمال
فى تشغيل العمال . وينطبق ما قلناه عن اتجاه العلاقة بين الأجر والعرض بنفس القوة على اتجاه
العلاقة بين الطلب والاجر ، لنجد فى النهاية أن الدراسة التحليلية لسوق العمل يتطلب دراسة
العلاقة الآتية *Simultaneous* بين الطلب والعرض . ويصرف النظر عن العلاقة السببية بين
الاجر من ناحية وكل من الطلب والعرض من ناحية أخرى ، فان عناصر نموذج سوق العمل تتمثل
فى المتغيرات التالية :

- ١ - عرض العمال
- ٢ - طلب العمال
- ٣ - الأجر

١ . ب : صحة مبادئ النظرية :

من السهل اختبار قوة العلاقة بين العرض والأجر احصائيا بأخذ عينه من الصناعات ودراسة علاقة الارتباط خلال مدة معينة بين المتغيرات التالية باعتبار قوة العمل هي العامل المستقل واعتبار كل من مستوى الأجور ، التغير في مستوى الأجور ، والتغير في عدد ساعات العمل هي العوامل التابعة هكذا : العامل المستقل : التغير في حجم قوة العمل .

العوامل التابعة : ١ - مستوى الاجور .

٢ - التغير في مستوى الأجور .

٣ - التغير في عدد ساعات العمل .

ومن المتوقع أن تكون العلاقة موجبه بين عرض قوة العمل وكل من المتغيرات التابعة .

فاذا انتقلنا الى جانب الطلب ، نجد أن أغلب الدراسات الكمية لسوق العمل تركز على اختبار مدى صحة مبدأ الانتاجية الحدية كأساس لتحديد الأجور . وبالرغم من صعوبة تحديد مدى مساهمة العماله في الناتج على أى مستوى من مستويات التشغيل ، فان انتاج العامل فى الساعه يستخدم عادة لقياس الانتاجية . والجدول التالى يعرض نتائج احدى الدراسات الكمية فى هذا الاتجاه والتي توضح مدى الارتباط بين الانتاجية كعامل مستقل وبعض المتغيرات التابعة .

جدول (١) : معامل الارتباط بين الانتاجية من جهة

وكل من الاجور ، الانتاج والعمال

الولايات المتحدة الامريكية (١٩٥٠ - ١٩٢٣)	انجلترا (١٩٥١ - ١٩٢٤)	الدولة العامل التابع / العامل المستقل
٠.٢٢	٠.٠٩ -	الاجور (أجر الساعه) / انتاج العامل
-	٠.٣١ -	التكاليف الحدية لوحدة الناتج / انتاج العامل *
٠.٦٢	٠.٨١	الانتاج الكلى / انتاج العامل
٠.٠٥	٠.٦١	العماله الكلية / انتاج العامل

المصدر :

B. J. Maccomick : "Wages" , Penguin Book s , 1965 ,

P . 116 .

- * لاحظ أن اختيار التكاليف الحدية لوحدة الناتج كعامل تابع يرجع الى ان الاجور مكون رئيسى لتكاليف الانتاج ، ان كلما زادت انتاجية العامل كلما قلت التكاليف الحدية لوحدة الانتاج . وتظهر النتائج أن العلاقة سلبية بين التكاليف الحدية لوحدة الانتاج وانتاج العامل ففى انجلترا (٠.٣١ -) .

ويلاحظ أن علاقة الارتباط بين الانتاجية والاجور سلبية فى انجلترا (- ٠.٠٩) وموجبه وضعيفه فى الولايات المتحدة الامريكية (٠.٢٢) على غير ما هو متوقع حسب مبادئ النظرية . وممن ناحية أخرى ، توجد علاقة ارتباط موجبه بين الانتاجية من جهة وحجم العماله والانتاج ممن جهه أخرى فى كل من انجلترا (٠.٨١ ، ٠.٦١) والولايات المتحدة الامريكية (٠.٦٢ ، ٠.٠٥) . ولتخفيف وطأة هذه النتيجة نذكر أن الفرض الاساسى لمبدأ ربط الاجر بالانتاجية يقول بأن العمل وحده لا ينتج سلعة بل يتضافر مع عوامل الانتاج الاخرى كراس المال والتنظيم ، وأن عوامل الانتاج تحل الواحدة منها محل الاخرى الى حد ما ، أى مزيد من العمل مع قليل من رأس المال أو العكس . فاذا كملت عوامل الانتاج بعضها البعض كما هو فى الواقع ، انتفى الفرض الاساسى وبالتالى فلن تؤدي زيادة العماله بدون زيادة مصاحبه لرأس المال الى مزيد من الانتاج . (١)

الا أن عامل الانتاجية يحتفظ بأهميته القصوى عند تحديد نصيب العماله ككل من الدخل القومى ، أى عند تحديد حجم الاجور على المستوى القومى لارتباط الدخل من العمل بتكاليف الانتاج والمستوى العام للأسعار ، أى بكفاءة تشغيل الاقتصاد القومى داخليا وخارجيا . ولن تدخل فى تفصيل ذلك لارتباط هذه النقطة بتحليل المشكلة على المستوى القومى كما أوضحنا فى المقدمة .

(١) راجع الدراسة التفصيلية لنشاط الغزل والنسيج للتأكد من وجهة النظر هذه .

١٠ ج : طرق تحديد الأجور على مستوى المهنة والنشاط الاقتصادى •

ان استعراض مبادئ نظرية الأجور واختيار صحة هذه المبادئ مفيد من الناحية التحليلية • فاذا انفصم الواقع عن النظرية فليس معنى ذلك دائما أن نفعل الخطوط العريضة للنظرية عند رسم سياسة الاجور • فمبدأ الانتاجية اقتصادى بحت • ويتضمن دواعى العدالة الاجتماعية أخذ تكاليف المعيشة فى الاعتبار ، بل قد يتطلب العامل الاجتماعى تضيق الفروق بين مستويات الاجور بين الصناعات والقطاعات • ويمكن حصر ثلاث طرق (أو أسباب) لتحديد (أو تغيير) مستويات الاجور وهى :

١ - الانتاجية •

٢ - تكاليف المعيشة •

٣ - أرباحية المشروعات أو الصناعات •

وستتضح تبعا للظروف الموضوعية التى يمكن فيها تطبيق احدى هذه الطرق أو مزيج منها عند تحديد الاجور على مستوى المهنة ، والنشاط الاقتصادى (زراعة ، صناعة ، ... الخ) •

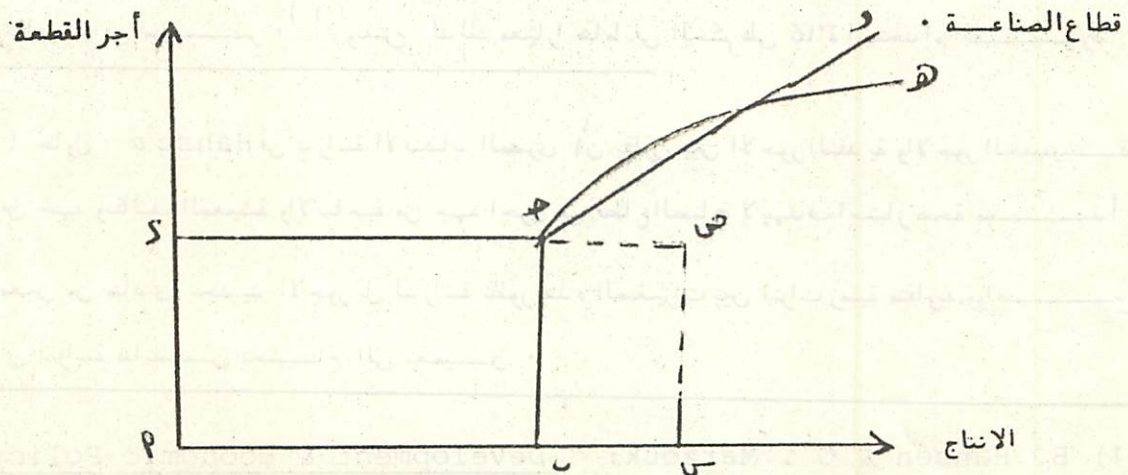
أولا : تحديد الاجور على مستوى المهنة ؛

تختلف مستويات الاجور بين المهن حسب درجة المهارة المطلوبة ، السن ، الجنس ، طريقة دفع الاجور ، وغيرها • وبعض النظر حاليا عن فكرة تقييم الوظائف Job Evaluation كأساس لتحديد الاجور ، فانه يمكن تقسيم العمال الى فئتين : عماله ماهرة وعماله غير ماهرة • فاذا علمنا أن عرض العمال المهرة غير من فى المدة القصيرة على عكس مرونة عرض العمال غير المهرة ، فمن الواجب ان تعكس أجور الفئة الاولى النسبية لها يربطها ربطاً دقيقاً بالانتاجية مستخدمين طريقة الأجر بالقطعة

Piece - Rate ، على حين يمكن استخدام طريقة الاجر بالوقت Time Rate في

ربط أجور الفئة الثانية .

ففي نظام الاجر بالوقت لا توجد علاقة بين الجهد والانتاج والاجر . فزيادة الانتاج لا ترتب
زيادة في أجر الساعة مثلا . وتتمثل المحصلة النهائية لهذا النظام في انخفاض تكلفة العمل
مع زيادة الانتاج . أما في نظام الدفع بالقطعة فتزيد الاجور مع زيادة الانتاج الا أن معدل الزيادة
في تكلفة العمل تتوقف على اسلوب المحاسبه حيث تزيد التكلفة بمعدل ثابت أو هتناقص اذا زاد أجر
القطعة بمعدل ثابت أو متناقص على التوالي . وفورد الشكل التالي للتوضيح حيث تمثل المسافة
(أ د) أجر القطعة لحد أدنى من الانتاج ويمثل المنحنى (ح د) منحنى زيادة أجر القطعة
بمعدل متناقص (فوق المستوى الأدنى) ، ويمثل الخط المستقيم (ح و) زيادة أجر القطعة بمعدل
ثابت . ونعتقد أن الصعوبة القياسية في استخدام نظام الاجر بالقطعة تهون اذا ما تحددت خطوط
الانتاج وتميزت منتجات كل مرحلة من مراحل التشغيل . ولا شك أن أنسب قطاع لتطبيق هذا المبدأ هو



شكل (١) : نظام الدفع بالقطعة

فإذا سلمنا بعدم إمكانية تخفيض الأجور Down movement ، فلا أمل من رفع الحد الأدنى للنتاج المقابل لهذه الأجور (في الشكل من (أ ب) الى (أ س)) مع البعد في تطبيق نظام زيادة أجر القطعة بمعدل متناقص حتى تحتفظ بفكرة انخفاض تكلفة العمل مع زيادة الانتاج وللإبقاء على الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض الأجور في الصناعة المصرية .

ثانيا : تحديد الأجور على مستوى الصناعة :

تختلف مستويات الأجور بين الصناعات لعدة عوامل منها اختلاف درجة مهارة العمل المستخدم، طريقة ربط الأجور ، الطلب على المنتج ، درجة المنافسة والاحتكار ، وحتى بسبب إمكانية توظيف الصناعة قريبا أو بعدا من سوق المستهلك وسوق عوامل الانتاج . وقد يؤدي ذلك الى اختلاف الأجور بالنسبة للمهنة الواحدة بين الصناعات . فإذا تمكنا من تقريب فروق الأجر للمهنة الواحدة بين الصناعات المختلفة ، أمكن المساعدة في استقرار سوق العمل على مستوى المهنة . ويتعلق مشكلة تحديد متوسط الأجور على مستوى الصناعة . ويمكن الاسترشاد هنا بنتائج الدراسات المتعلقة بكفاءة قطاع الصناعة في مصر .^(١) ونفترض لذلك معيارا هاما في الحكم على كفاءة استخدام الموارد

(١) حاول Hansen في دراسة الاقتصاد المصري أن يقارن بين الأجور النقدية والأجور الحقيقية من جهة وتكاليف المعيشة والانتاجية من جهة أخرى في قطاع الصناعة لايهدف اختبار صحة مبدأ معين من مبادئ تحديد الأجور بل لدراسة تطور هذه المتغيرات بين فترات زمنية متقاربة، وواضح ان دراسة هانسن تحتاج الى تعميق .

(1) B. Hansen & G. Marzouk: " Development & Economic Policy in U.A.R. (Egypt) ". North Holland , 1965.

فى الصناعة وهو معيار تكلفة الموارد المحلية - Domestic Resource Cost (DRC) أى ما
تتكلفه وحدة المنتج من موارد محلية بالمقارنة بسعر استيراد هذه الوحدة . ويمكن مبدأ الميزة النسبية
ورا' هذا المعيار . ونظرا لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ورأس المال المستورد فإن الميزة النسبية
فى الصناعة المصرية يجب ان تركز على عنصر العمل . ويمكن الاسترشاد بمعدلات ربحية نقطية لتحديد
حجم الاجور على مستوى كل نشاط صناعى . (١) وهذا أمر سهل اذا حسبت التكاليف أو قيمة الناتج
على مستوى كل صناعة . وينطبق ما نقول به سوا' أكانت الصناعة تصديرية أو محلية لان خفض تكاليف الانتاج
تعود فى النهاية على المستهلك .

ثالثا : تحديد الاجور على مستوى قطاع الزراعة :

يستحيل هنا تطبيق مبدأ الانتاجية الحدية خصوصا فى بلد نامى ك مصر والذى قد تصل فيها الانتاجية
الحدية للعامل الزراعى الى الصفر . والطريق الوحيد هنا استخدام مبدأ تكاليف المعيشة عند تحديد أو تغيير
أجور عمال الزراعة فى مصر . وتوجد بعض الدراسات عن وضع عمال الزراعة أجورا ودخلا .

(١) من المعروف أن اسعار الفائدة على موارد التمويل الخارجية تتحدد فى سوق المال وفقا لمعدلات ربحية
المشروعات الصناعية . وهكذا فانه يمكن الاسترشاد بأسعار الفائدة السوقية أو معدلات ربحية
المشروعات لتحديد نصيب رأس المال (وبالتالى العمل) من القيمة المضافة .

والتي يمكن الاسترشاد بها عند البدء في تحديد الاجور الاساسية (١) . ولا ننسى عدم خلو مبدأ تكاليف المعيشة من مشاكل والتي تتلخص في اختيار الرقم القياسي المناسب لاحتساب هذه التكاليف وتعديل هذا الرقم من وقت لآخر . تبقى مشكلة الفجوة بين متوسط الاجور في الزراعة والصناعة . وحيث ان هذه الفجوة ستظل موجودة في مراحل النمو الاولى وبما تحويه من مشاكل توزيع الدخل القومي ، فيمكن للسياسة المالية ان تلعب دورا هاما في هذا الصدد من خلال الضرائب والتحويلات .

٥.١ : المنهج النظري لعلاج المشكلة :

رأينا من عرضنا للمبادئ التي تحكم تحديد الاجور وتغيرها ان الحديث قد تركز حول مبدأ الانتاجية . وبعد العرض النظري لهذا المبدأ أوردنا بعض نتائج التطبيقات العملية للاختبار صحة . واتضح ان العلاقة ضعيفة بين الانتاجية والاجور . ولذلك فقد رأينا هنا ان نستعرض مجموعة المتغيرات المحددة للاجور بخلاف الانتاجية . ويرتكز أسلوب الدراسات المتاحة في هذا الشأن على اختبار درجة العلاقة بين الاجور ومجموعة من العوامل المحددة ومن بينها الانتاجية . ويتم ترتيب العوامل المحددة من حيث الاهمية وفق مساهمة كل منها في شرح التغيرات التي تحدث في الاجور . فاذا اتضح ان الانتاجية تشرح حوالي ١٠% من تغيرات الاجور بينما تساهم الأسعار أو تكاليف المعيشة بشرح ٥٠% من هذه التغيرات ، فانه يمكن القول بأن المحدد الاساسي للاجور هو تكاليف المعيشة وليست الانتاجية . ووصولنا الى هذا الهدف نستعرض النقاط التالية على الترتيب :

(1) M: Abdel Fadil: " Development, Income Distribution , and Social change in Rural Egypt " , Cambridge Univesity Press, 1975.

أولا : ترتيب أهمية العوامل المحددة للأجور .

ثانيا : العلاقة بين تكاليف المعيشة والاجور .

ثالثا : منهج الدراسة فى الصناعة المصرية .

أولا : ترتيب أهمية العوامل المحددة للأجور :

اختلفت الدراسات المتاحة حول طريقة معالجة هذا الموضوع . فقد لجأ البعض الى أسلوب استقصاء الرأى Questionnaire يأخذ عينه من الشركات التى تعمل فى مجال الصناعة ووجهت الى هذه الشركات تساؤلات عن سياسة العمال بها . بينما لجأ البعض الاخر الى أسلوب بناء النماذج الرياضية Model Building المكونه من دالة واحدة أو اكثر . ونورد أولا نتائج استقصاء الرأى ثم نتبعها بالنتائج التى توصلت اليها النماذج الرياضية لنصل فى النهاية الى مدى اتفاق الاسلوبين فى ترتيب العوامل المحددة للأجور .

أ - أسلوب استقصاء الرأى (١) :

تتلخص نتائج هذا الاسلوب فيما يلى : -

١ - لا توجد علاقة بين الاجر والانتاجية (أو الايراد الحدى) ويؤكد رجال الاعمال بأن الطلب

الجارى أو المتوقع على السلعة المنتجة وبالتالى على تشغيل كل عوامل الانتاج هو المحدد

الاساسى لمستوى العمال .

(I) R.A. Lester : Shortcomings of Marginal Analysis for Wage -Employment Problems , in : B.J. MacGormic & E.O. Smith : "The Labour Market", Penguin Books ,1969, pp. 13-36 .

٢ - يلاحظ رجال الاعمال ارتفاع الاجور مع زيادة المبيعات والانتاج والعمالة . وهكذا تتعارض

هذه النتيجة مع مبادئ النظرية الاقتصادية لتشغيل عوامل الانتاج في افتراض تناقص

التكاليف الحدية المتغيرة Decreasing Marginal Variable Costs

مع زيادة مستويات التشغيل . ويفسرون ذلك بأن الاجور تمثل عبئا ثابتا عند مستويات التشغيل الدنيا (مثلا عمالة الخدمات) ويقل هذا العبء عند متصل مستويات التشغيل الى أقصاها .
وخلاصة هذا الرأي ان العلاقة طردية بين حجم الطلب على المنتج وحجم الانتاج منه ، وبالتالي يزداد تشغيل عوامل الانتاج مع زيادة الطلب . وتأخذ التكاليف (بما فيها الاجور) في الارتفاع بعكس ما تدعيه النظرية الاقتصادية .

٣ - لا يرتبط توزيع العمال بين الصناعات ارتباطا وثيقا باختلاف مستويات الاجور Wage Differentials

بين هذه الصناعات . ويصدق ذلك على توزيع العمال على مستوى الصناعة الواحدة حتى ولو اختلفت الاجور باختلاف أمكنة توطن وحدات الانتاج . وخلاصة هذا الرأي أن الاجور لا تلعب دورا رئيسيا في توزيع العمال .

ب - أسلوب النماذج الرياضية : (١)

تتلخص نتائج هذا الأسلوب فيما يلي :

١ - ضعف العلاقة بين الانتاجية والاجور .

٢ - العامل المحدد الاساسي في تحديد الاجور هو حجم الطلب على المنتج .

(١) ارجع لمقدمه :

- (a) L.A. Dicks-Mireaux : "Inflation in Post - War Britain", in : R.A. Ball & R. Doyle (eds.) : "Inflation", Penguin Books , 1969, pp. 277-379.
(b) L.R. Klein & R.J. Ball : "The Determinants of Absolute Prices and Wages", Ibid, pp. 327-351.

٣ - يبلغ أثر تغير الاسعار على الاجور حوالى ٣٠٪ ، أى اذا ارتفع الرقم القياسى لتكاليف المعيشة بمقدار ١٪ فان حوالى ٣٠٪ من هذه الزيادة ينعكس كارتفاع فى الاجور (١)

يتضح مما سبق أن كلا من المنهجين يفقده مبادئ النظرية الاقتصادية فى تشغيل العمال خصوصا فيما يتعلق بفرض ربط الاجر بالانتاجية وفرض تناقص التكاليف الحدية المتغيرة ——— زيادة مستويات الانتاج . وعلى ذلك يمكن ترتيب العوامل المحددة للأجور حسب الاهمية كما يلى (٢)

١ - الطلب على المنتج وبالتالى الطلب على عوامل الانتاج ككل .

٢ - الاسعار أو تكاليف المعيشة .

٣ - عوامل اخرى (من بينها الانتاجية) .

ثانيا : العلاقة بين تكاليف المعيشة والاجور :

وصلنا من العرض السابق الى ان العامل المحدد الأساسى للأجور هو حجم الطلب على المنتج وبالتالى على عوامل الانتاج ومن بينها العمال . فاذا حاولنا تحديد المتغير الذى يمثّل الطلب على المنتج وعلاقة هذا الطلب بالتوظيف ، نجد أن معدل التغير فى الطلب على العمال قد يعطى مؤشرا من مستويات الانتاج المختلفة (يمكن ترتيب رقم قياسى للعماله ومؤشّر معدل تغير هذا الرقم من سنة لآخرى كمؤشر لحجم الطلب على العمال) أو يمكن الاستعانة برقم المبيعات

(١) قدر Klein & Ball فى الدراسة رقم (٢) فى الهامش السابق أن الزيادة

فى الاسعار بمقدار ١٪ تؤدي الى زيادة الاجور بمقدار ٨٠٪ .

(٢) اثبتت الدراسة التفصيلية لنشاط الغزل والنسيج نفس الترتيب المقترح حيث تبلغ مساهمة المحددات

ما يلى :

أ -	الطلب :	٦٨٪
ب -	الاسعار :	٣٣٪
ج -	الانتاجية :	١٩ - ٢٣٪

كمؤشر للطلب على المنتج . أما المتغير الثاني الذى يلى حجم الطلب فى أهميته فهو أسعار المنتجات والتى تكون فى مجموعها مؤشرا عن تكاليف المعيشة . ولن ندخل فى جـدـل هنا عن أمثلة اختيار الاسعار : هل هى سعر المصنع ، سعر الجملة ، أم سعر التجزئه . الخ ؟ المهم أن يتم اختيار الرقم القياسى للاسعار بحيث يكون أقرب الى الدقه فى تمثيل تكاليف المعيشة . أما بقية المتغيرات التى تؤثر فى الاجور فقد تشمل انتاجية العامل وبعض العوامل التنظيمية Institutional

ويلاحظ ان الفصل بين الاجور والاسعار غير ممكن . فالعلاقة تبادليه بين الاثنىـن . فارترعاع أو انخفاض الاجور قد يرتب تغيرا فى الاسعار . وأقرب دليل على ذلك هو أن الاجر يمثل تكلفة تحسب عند تحديد سعر المنتج . اذن تعتبر دراستنا عن دالة الاجور ناقصة اذا لم تأخذ فى الاعتبار دالة الاسعار ويعبر عن ذلك فيما بأن الاسعار والاجر تتحدد أنيا Simultaneously . وعليه لا يمكن اعتبار السعر متغيرا خارجيا Exogenous عند تحديد الاجور ، ولا يمكن اعتبار الاجر متغيرا خارجيا عند تحديد الاسعار . أى يجب ان يتكون النموذج من دالتين على الاقل وهما دالة الاجور ودالة الاسعار مع اعتبار باقى متغيرات النموذج محدده سلفا Predetermined . وهكذا ذا تتحدد ميكانيكية الاسعار والاجور فى دالتين :

١ - دالة الاجور .

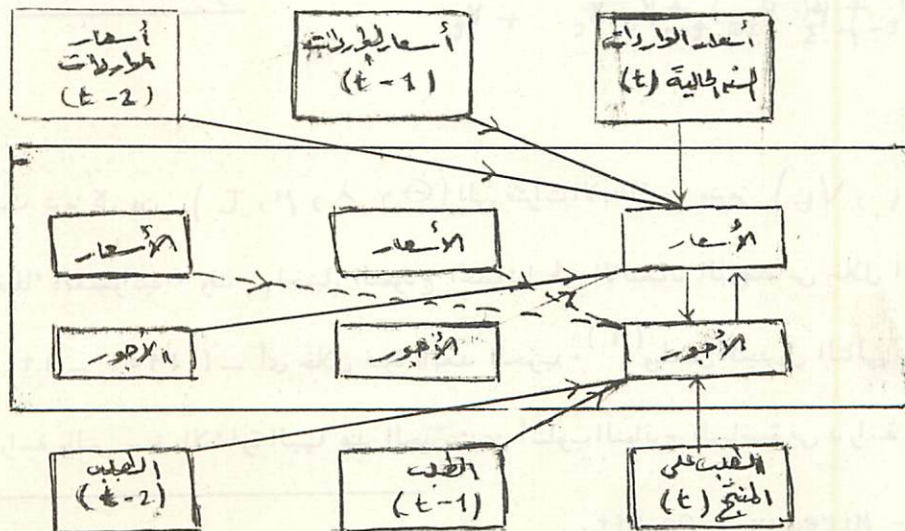
٢ - دالة الاسعار .

يبقى أن نحدد أهم العوامل التي تؤثر في تكوين المستوى العام للأسعار • وبديهي أن نذكر أولاً الاجور كمحدد للأسعار • أما المتغير الثاني ذات الأهمية فهو أسعار الواردات من مستلزمات الانتاج التي تساهم في العملية الانتاجية مع عوامل الانتاج المحلية • ولا يمكن أن نغفل أهمية هذا العامل خصوصاً في الدول النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج كما هو الحال في مصر • أما بقية المتغيرات الأخرى التي تؤثر في الأسعار فقد شمل الانتاجية وبعض العوامل التنظيمية كما أوضحنا في داله الاجور •

ونلخص ما قلناه حتى الآن في أن نموذج الأسعار والاجور يجب أن يشمل المتغيرات التالية على الأقل :

- ١ - متوسط أجر العامل (W)
- ٢ - المستوى العام للأسعار (P)
- ٣ - حجم الطلب على المنتج (Q)
- ٤ - الرقم القياسي لأسعار الواردات (P_{im})
- ٥ - متوسط انتاجية العامل (X)
- ٦ - عوامل أخرى •

ونورد للتوضيح الشكل التالي لميكانيكية الأسعار والاجور :



شكل (٢) : ميكانيكية الأسعار والاجور

وتنحصر ملاحظاتنا على الشكل السابق في أمرين :

١ - تعتبر أسعار الواردات والطلب على المنتج متغيرات خارجية (تتحدد خارج النموذج) ولذلك

فقد وضعت خارج الشكل الذى يضم المتغيرين الداخليين وهما الاسعار و الاجور .

٢ - لا يقتصر التأثير المتبادل Mutual بين الاسعار والاجور على فترة زمنية واحدة . فيلاحظ

مثلا ان هناك فترة ابطاء Time Lag بين التغير في الاسعار والتغير

في الأجور . فقد تمضى سنة أو أكثر على ارتفاع الاسعار حتى تتغير الاجور . والعكس صحيح .

ولذلك فقد ظهرت الاسعار والاجور بفترات ابطاء $(t-1)$ و $(t-2)$ كما جاء بالشكل

وينطبق ما قلناه على المتغيرات الخارجية .

وتلخيصا لما سبق نورد نموذج الاسعار والاجور كما يلى :

$$w_t = \alpha_1 + \alpha_2 p_{t-1} + \alpha_3 D_{t-1} + \alpha_4 X_t + U_t \quad (1) \text{ داله الاجور :}$$

$$p_t = \beta_1 + \beta_2 w_{t-1} + \beta_3 (p_{im})_{t-1} + \beta_4 X_t + V_t \quad (2) \text{ داله الاسعار :}$$

حيث ترمز كل من $(U, V, \mu, \lambda, \sigma)$ الى فترات الابطاء ، وترمز (U_t, V_t) الى

الاجور العشوائية . وقد تم اختبار النموذج احصائيا على الاقتصاد البرمطاني خلال الفترة

(١٩٤٦ - ١٩٥٩) - أى خلال فترة ما بعد الحرب . (١) ويلخص الجدول التالى نتائج هذه

الدراسة والتي سبق الاشارة اليها عند الحديث عن أسلوب النماذج الرياضية فى دراسة معدلات الاجور .

جدول (٢) : داله الاجور والاسعار فى المملكة المتحدة
(١٩٥٩ - ٤٦)

العامل المستقل	الاسعار	الاسعار	الطلب	اسعار	انتاج	الاجور
العامل التابع	الحالية	بفترة ابطاء (سنة)	بفترة ابطاء (ربع سنة)	الواردات بفترة ابطاء (ربع سنة)	العامل	الحالية
الاجور	٠.٣٠	٠.١٦	٢٧٨	-	-	-
الاسعار	-	-	-	٠.٢١	٠.٥٤	٠.٢٧

فاذا ركزنا على داله الاجور ، وجدنا أن الاسعار تحدد حوالى ٤٦% من التغيرات فى الأجور .

ثالثا : منهج الدراسة فى الصناعة المصرية :

بدأت الدراسة ببيان أهمية كل نشاط بالنسبة لقطاع الصناعة ككل وذلك من خلال المؤشرات التالية :

١ - العمال ٢ - الاجور ٣ - الاستثمارات ٤ - صافى القيمة المضافة

وتمثلت الخطوة الثانية فى هزید من التفصيل لوضع المؤشرات السابقة وتحديد علاقة كل منها بالآخر من خلال

الربط بين المتغيرات التالية :

١ - العمال والقيمة المضافة •

٢ - الاستثمار (التكوين الرأسمالى) والقيمة المضافة •

وبذلك أمكن التعرف على اقتصاديات التشغيل وكفاءة استخدام عوامل الانتاج • وقد أضيفت مؤشرات أخرى

فى هذا الصدد وهى :

١ - الانتاج واستخداماته (الطلب على المنتج) •

٢ - التكاليف (عرض المنتج) •

٣ - القدرة الذاتية على تمويل التكوين الرأسمالى •

أما الخطوة الثالثة والاخيرة فهى الهدف الاساسى من البحث وهو التعرف على محددات الاجور •

وقد تم ذلك من خلال توصيف العلاقات السلوكية حيث قسمت الى مجموعتين :

أولا : علاقات الانتاج : وهى العلاقة بين كل من الاستثمار والعماله من جهة والقيمة المضافة

من جهة أخرى •

ثانيا : علاقات التوزيع ومحددات الاجور : وقد انحصرت فى النهاية فى علاقتين اساسيتين :

١ - الانتاجية كمحدد للاجور (العلاقة بين الاجور والقيمة المضافة) •

٢ - تكاليف المعيشة كمحدد للاجور (العلاقة بين الاجور وتكاليف المعيشة) •

المبحث الثانى : الدراسة المقارنه :

يهيئنا أولاً توضيح حدود الدراسة المقارنه . فالمعروف أن لكل نشاط ظروفه الخاصة من حيث الإنتاج والتوزيع ومن حيث كفاءة الاداء عموماً . وحيث أن كل باحث قد استعرض فى الجزء الوصفى من الدراسة التفصيلية التطورات من سنة لآخرى فى النشاط موضع اهتمامه ، فلن نكرر هنا الأسباب الفعلية أو المفترضة لهذه التطورات (زيادة أو نقصا) . فمثلاً اذا وجدت قيمة متطرفة فى معدلات نمو الانتاجية فستأخذ هذه القيمة على علاقتها عند اجراء المقارنه بين الأنشطة الثلاث ، على أن يكون التصرف من جانبنا فى حدود ضيقة (باستبعاد هذه القيمة مثلاً) . كما أننا لن نناقش صحة أو خطأ كل باحث فى اختيار المفاهيم الذى يشور حولها الجدول . ونضرب لذلك مثلاً برأس المال . فقد رأى البعض أن المشروعات تحت التنفيذ لم تدخل بعد العملية الانتاجية وبالتالي يجب استبعادها من رأس المال بما فى ذلك من تأثير على المعايير المستخدمة فى قياس كفاءة النشاط مثل انتاجية رأس المال . ولأن كل باحث قد تكفل بتبرير اختياره للمفاهيم ، أصبحنا فى وضع يسمح لنا باستخدام نتائج كـل دراسة دون تعديلها عند اجراء الدراسة المقارنه . ولا يجب أن يفهم مما سبق أن مهمتنا فى الدراسة المقارنه تقتصر على مجرد العرض . ان سنحاول من جانبنا أن نوضح درجة الثقة فى النتائج بل وأحياناً إعادة النظر فيها فى ضوء المزيد من الاختبارات للمشكلة موضع اهتمامنا . بهذا التوضيح لحدود الدراسة المقارنه نبدأ أولاً بعرض النتائج الخاصة بكفاءة الاداء ثم بالنتائج الخاصة بعلاقات الانتاج ثانياً ، وننتهى بالعلاقات المحددة للأجور (علاقات التوزيع) .

١٠٢ : مؤشرات كفاءة الاداء :

تعددت مؤشرات كفاءة الاداء فى كل نشاط كما هو وارد فى الدراسة التفصيلية . ونختار هنا ثلاثة منها نتناولها تباعاً وهى :

أ - العلاقة بين القيمة المضافة ورأس المال .

ب - العلاقة بين القيمة المضافة والعمالة .

ج - معدل العائد على رأس المال .

أ - العلاقة بين القيمة المضافة ورأس المال :

قبل التعليق على النتائج نود أن نذكر أن الدراسة التفصيلية لنشاط الأسمدة لم تتعرض

للعلاقة الحدية بين كل من العمل ورأس المال من جهة والقيمة المضافة من جهة أخرى . ولذلك

فقد قمنا بأعداد النتائج الخاصة بنشاط الاسمدة حتى نتمكن من المقارنه بين الانشطة الثلاث .

ويعرض الجدول (٣/أ) النتائج المقارنه لكل من معدل تغير الانتاجية ومرونة الناتج بالنسبة

لرأس المال من سنة لآخرى وكذلك متوسط هذين المعدلين خلال الفترة ٧١ - ١٩٧٨ .

جدول (١/٣) : العلاقة بين رأس المال والقيمة المضافة

(انتاجية رأس المال ومرونة الناتج بالنسبة لرأس المال)

السنة	معدل تغير الانتاجية			المرونة		
	الحديد والصلب (١)	الغزل والنسيج (٢)	الاسمدة (٣)	(١)	(٢)	(٣)
١٩٧١	-	(٢٢٧)	(٢٢٢)	-	٠.٤٣	٠.٧٤
١٩٧٢	٤٤,٢	(٥٠)	(٧٩)	٨,٧٥	٠.١٩	(٠.٢٧)
١٩٧٣	١٢,٢	(١٣٣)	(٥١٩)	٢,٦٠	(٠.٨٢)	(٧٨٠)
١٩٧٤	(٣٥٦)	١٨,٤	٤٤,٣	(٥٨٣٣)	٠.٣٣	٢٢,٠٩
١٩٧٥	(٢١٩٦)	(١٥٥)	(١٨٣)	(٠.٣١)	(٠.٥٨)	٠.٥١
١٩٧٦	٧٦,٧	(٢٠)	(٧٢)	٩,٠٧	٠.٨٧	٠.٧٣
١٩٧٧	٧٠,٨	١٩,٢	١٨,٩	١٧,٠٩	٢,٨٣	٣,٢٢
١٩٧٨	٣٧,١	-	٢٧,٩	٦,١٥	-	٤,١٣
متوسط	(٢٠)	(٠.٢٧)	٠.٤٥	(١٤٩٨)	٠.٨٩	٢,٩٢

ملاحظات :

- أ - معدل تغير الانتاجية = معدل تغير القيمة المضافة - معدل تغير رأس المال .
- ب - المرونة = معدل تغير القيمة المضافة ÷ معدل تغير رأس المال .
- ج - الارقام داخل الاقواس قيم سالبة وتحتوي هذه الملاحظة على بقية الجداول .

ويلاحظ التفاوت الكبير في متوسط معدل تغير انتاجية رأس المال بين الأنشطة الثلاث ، اذ تتناقص الانتاجية في نشاط الحديد والصلب ونشاط للغزل والنسيج بمقدار ٢٪ ، ٢٧٪ على التوالي بينما يسجل نشاط الاسمدة ارتفاعا في معدل نمو الانتاجية قدره ٤٥٪ . ويأخذ متوسط مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال قيمة غير مقبولة في نشاط الحديد والصلب نظرا للقيمة المتطرفة للمرونة في عام ١٩٧٤ . وباستبعاد هذه القيمة ، يبلغ متوسط المرونات الموجبه في الأنشطة الثلاث : ٦٢ ، ٨٩ ، ٩٢ على التوالي . ومعنى ذلك أن هناك علاقة موجبه (طرديه) بين الناتج في الأنشطة الثلاث والاضافات الجديدة في رأس المال (الاستثمار) . وقد أوضحنا في الدراسة التفصيلية (على مستوى النشاط) أنه لا يمكن اعتبار رأس المال عاملا للانتاج الوحيد الذي يضيف الى القيمة المضافة بل يجب أن تؤخذ بقية عوامل الانتاج الاخرى كالعوامل في الاعتبار عند تحديد النصيب النسبي لكل منهما في التأثير على الناتج . ورغم أن ذلك فان ^{قصر} مهمة الجدول السابق على معرفة فيما اذا كانت هناك علاقة حدية بين كل من القيمة المضافة ورأس المال ، قد أوضح أن أكثر الأنشطة تأثيرا بالاستثمار هو نشاط الحديد والصلب ، يليه نشاط الاسمدة ، ثم أخيرا الغزل والنسيج . ويتفق ذلك مع درجة كثافة رأس المال في الأنشطة الثلاث .

فإذا لجأنا الى المعايير الشائعة لقياس الانتاجية مثل انتاجية الجنية من رأس المال (الانتاج / رأس المال) باعتبار الانتاج وليست القيمة المضافة هي معيار الانتاجية (جدول (٣٧/ب)) ، لا نتضح أن رأس المال أكثر انتاجية في نشاط الغزل والنسيج حيث يضيف الجنية من رأس المال ٩٤ قرشا في المتوسط الى الانتاج ، ويلي ذلك نشاط الحديد والصلب (٤٨ قرشا) ثم أخيرا نشاط الاسمدة (١٧ قرشا) .
وبهذا تبقى العلاقة موجبة بين رأس المال من جهة **ككل** من القيمة المضافة والانتاج من جهة أخرى .
وهكذا يكون ترتيب الأنشطة كما يلي من حيث :

أ - تأثير الناتج بالاستثمار (المرونة) : الحديد والصلب - الاسمدة - الغزل والنسيج -

ب - انتاجية الجنية رأس مال : الغزل والنسيج - الحديد والصلب - الاسمدة

وسنحاول الاستفاده من ترتيب الأنشطة وفقا للمؤشرات المختطفه بهدف اختيار مجموعة المؤشرات التي تتحقق في ترتيب الأنشطة بالاستعانة بجدول تجميعي أشبه بالجدول التكراري -

جدول (٣/٢) : انتاجية الجنيه من رأس المال (الانتاجية / رأس المال)

الانتاج / رأس المال			رأس المال (الف جنيه)			الانتاج (الف جنيه)			المحددة والصليب	إبنة
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)		
٠١٢٠	٣٦٤	٠٠٠	٨٣	٨٣٧	٣٩٤	٠٠٠	٣٦٤	١٢٨	٧٥٨	١٩٧١
—	١٦٠	٢٥٠	—	—	٤١٨	٥١٤	٣٦٥	١٤٦	٥٣٥	٧٢
٦١٦	٢٩٢	٠٦٠	٩٢	١٥١	٤٤٩	٦٣٣	١١٠	٦٣١	٨٨٨	٧٣
٦١٦	٨٦٠	٨٦٤	٦٣٦	٦٠١	٤٤٣	٣٧٣	١١٣	٦٣١	٨٨٨	٧٣
—	٥٦٠	٨٦٠	—	—	٤٣١	٨٣٨	١١٥	٦٣١	٨٨٨	٧٥
٠١٥	١٦٠	١٣٠	١٩٧	٤٤٣	٤٥٢	٦١٣	٢٥٢	٤٤٣	٦٣١	٦٧
٣١٤	٥٦٠	١٣٠	٦٣٩	١٥٥	٤٦٧	٨٦٣	٤٦٧	٤٤٣	٦٣١	٧٧
١١١	—	٨٣٠	٦٣٦	٣٠٦	—	—	—	٤٣١	٦٣١	٧٨
٨١٠	٣٦٤	٨٣٨	—	—	—	—	—	—	—	—

ب - العلاقة بين القيمة المضافة والعمالة :

يعرض جدول (٤/أ) معدل نمو انتاجية العامل وموزنه الناتج بالنسبة للعمل من سنه لأخرى

وكذلك متوسط معدل نمو الانتاجية والمرونة خلال الفترة ٧١ - ١٩٧٨ فى الانشطة الثلاثة . والملاحظ

أن زيادة العماله تؤثر تأثيرا ايجابيا على الناتج فى الانشطة الثلاث . ويبلغ هذا التأثير أقصاه فى نشاط

الحديد والصلب . وينعكس هذا التأثير بنفس الترتيب فى قيمة المرونات . الا أنه لا يمكن الاطمئنان الى قيمة

المرونة فى نشاط الحديد والصلب نظرا لوجود قيم متطرفة فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٨ . فاذا أضفنا

متوسط معدل التغير فى القيمة المضافة بالنسبة لرأس المال الى متوسط معدل التغير فى القيمة المضافة

بالنسبة للعمل فى كل نشاط على حده ، أصبح متوسط معدل تغير الانتاجية فى الانشطة الثلاث كما يلى

خلال الفترة موضع الدراسة : ١٦.٥% ، ٣.٧% ، ٥.٠% . وبذلك يكون التأثير الكلى للعماله ورأس المال

موجبا .

وعند استخدام المعيار الشائع لقياس انتاجية العامل (الانتاج / عدد العمال) ، وجد أن انتاجية

العامل تبلغ أقصاها فى نشاط الحديد والصلب ، يليها نشاط الاسمدة ، ثم أخيرا نشاط الغزل والنسيج

(جدول (٤/ب)) . ويتفق ذلك تماما مع اتجاه النتائج وفقا لطريقة حساب معدل تغير الانتاجية ومرونه

الناتج بالنسبة للعماله . وهكذا تكون ترتيب الانشطة كما يلى من حيث :

جدول (١/٤) : العلاقة بين العمالة والقيمة المضافة
(انتاجية العمل ومرونة الناتج بالنسبة للعمالة *)

السنة	معدل تغير الانتاجية			المرونة		
	الحديد والصلب (١)	الفزل والنسيج (٢)	الاسمدة (٣)	(١)	(٢)	(٣)
١٩٧١	—	(٩,٩)	٥,٤	—	٠,٢٢	٦,٤٠
١٩٧٢	٤٢,٥	(٥,١)	(٢,٦)	٦,٧٤	٠,١٩	(٠,٣٩)
١٩٧٣	٨,٧	(٨,٨)	(٥٢,٠)	١,٧٨	(٢,١٤)	(٧,٦٧)
١٩٧٤	(٤٣,٠)	٢٤,٣	٤٤,٤	(٤,٥١)	١٣,١٥	٢٣,٢٠
١٩٧٥	(٨٠,٥)	(٩,١)	٤,٩	(١,٧٨)	١,٦٨	١,٣٥
١٩٧٦	٧٤,٩	٩,٧	(١٢,٨)	٧,٢٢	٣,٦٩	٠,٦١
١٩٧٧	٧٥,٦	٢٦,٧	٢٥,٩	(٧٨,٠)	٩,٩٠	١٨,٢٧
١٩٧٨	٤٤,١	—	٢٢,٥	٢٢١,٥٠	—	٢,٥٧
متوسط	١٨,٥	٤,٠	٤,٥	٤٣,٣٦	٣,٣٣	٥,٥٤

* نفي ملاحظات جدول (١/٣)

- أ - تأثير الناتج بالعماله (المرونه) : الحديد والصلب - الاسمدة - الغزل والنسيج .
- ب - انتاجية العامل (الانتاج / عدد العمال) : الحديد والصلب - الاسمدة - الغزل والنسيج .
- ج - تأثير الناتج بكل من العماله ورأس المال (معدل تغير الانتاجية) : الحديد والصلب - الاسمدة - الغزل والنسيج .

جدول (٤/ب) : انتاجية العامل (الانتاج / العماله)

السنة	انتاجية العامل (جينه)		
	الحديد والصلب (١)	الغزل والنسيج (٢)	الاسمدة (٣)
١٩٧١	٢٥٥٧	١٥٦٨	٢٥٣٥
١٩٧٢	٢٩٤٧	١٥٢٥	٢١٢٨
١٩٧٣	٢٩٨٢	١٦١٩	١٩٢٦
١٩٧٤	٣٢٦٦	١٧٩١	٢٦١٩
١٩٧٥	٣٨٣٩	١٨٥٨	٣٠٨٠
١٩٧٦	٣٣٧٨	٢٠٠٣	٢٥١٦
١٩٧٧	٣٧٩٤	٢٢٢٤	٢٩١٠
١٩٧٨	٤٦٦٧	—	٢٧٩٠
متوسط	٣٣٤١	١٧٩٨	٢٥٦٣

ج - العلاقة بين الارباح ورأس المال (معدل العائد) :

لم تتعرض الدراسة التغصيلية فى كل من نشاط الغزل والنسيج والاسمدة الى تقدير معدل العائد على رأس المال . واستدراكا لهذا النقص نورد فى جدول (٥) النتائج المقارنه لمعدل العائد على رأس المال فى الأنشطة الثلاث . وتجدر الاشارة الى ملاحظتين : الاولى أن ارقام الارباح الواردة فى جدول (٥) هى نفس الارقام الواردة فى فكون القيمة المضافة تحت نفس التسمية . أما الملاحظة الثانية فهى خاصة بتعريف رأس المال . فقد حافظنا فى حساباتنا لنشاط الحديد والصلب على التعريف المستخدم فى الدراسة التغصيلية (رأس المال الثابت + رأس المال العامل) ، واستخدمنا من جانبنا التعريف الاقتصادى لرأس المال فى حساباتنا لنشاط الغزل والنسيج والاسمدة (رأس المال الثابت + المخزون) . ولا تخوف من ادخال رأس المال العام فى تعريف رأس المال ككل فى نشاط الحديد والصلب نظرا لثالة رأس المال العامل فى هذه الصناعة .

የጥቅም							(313)	ፈረገ	ዕቅድ
ሃለቲ	(20321)	—	ዕለሃ	2206ፈ3	—	30623ፈ	(1ፈ)	—	1ፈ
ላለቲ	(1170ፈ)	ፈ32ሃ	ዕለዕ	12ፈ103	ለ63ለለ2	ዕዕ66ፈፈ	(3ፈ2)	2ፈሃ	ለፈፈ
2ለቲ	(ለሃፈለፈ)	ለፈፈ13	ሃ1ፈሃ	ለ33ለ2ፈ	ለዕፈፈ12	ፈ33ለ61	(3ፈፈ)	ለፈ2	ለፈ3
ዕለቲ	(2010ፈ)	26ዕፈ3	ፈ262	1ሃፈዕፈፈ	ሃፈሃ1ፈዕ	—	(ፈፈሃ)	ለፈሃ	—
3ለቲ	(3ፈ011)	ለዕዕ2ዕ	ለለሃ3	ፈለ6631	ለፈ33ሃ3	632201	(ፈፈፈ)	ሃፈ11	2ፈ3
ፈለቲ	ለፈ23	ዕ61ዕፈ	1002	ለለለፈ31	1ፈ0633	1ዕ1ፈፈ	ለፈፈ	2ፈዕ	ዕፈ2
ለለቲ	661ፈ	3ሃለዕፈ	ዕፈፈ	ዕ3ዕ231	36ዕሃ13	—	ዕፈ1	1ፈ2	—
1ለቲ	(ዕፈ)	ዕ03ዕፈ	ለ321	ሃዕለፈፈፈ	ዕ0036ፈ	ለፈሃፈሃ	(ፈፈፈ)	3ፈ2	6ፈ1
ጠቅላላ	(1) የጠቅላላ	(ፈ) የጠቅላላ	(ፈ) የጠቅላላ	(1)	(ፈ)	(ፈ)	(1)	(ፈ)	(ፈ)
	የጠቅላላ (ፈፈፈ)			የጠቅላላ (ፈፈፈ)			የጠቅላላ (%)		

የጠቅላላ (ዕ) : የጠቅላላ ፈፈፈ

وباستعراض معدلات العائد على رأس المال باعتبار أن هذا المعدل يساوى الأرباح (كمكون من مكونات القيمة المضافة) مقسومه على رأس المال ، أتضح أن نشاط الحديد والصلب يحقق فى المتوسط خسائر معدلها ٤٤% بينما يحقق كل من نشاط الغزل والنسيج والاسمدة معدلات موجبه للأرباح تبلغ على التوالى ٦٣% ، ٥٠% ، والملاحظة التى تتكرر هى أن استخدام القيمة المضافة كمؤشر للانتاجية يؤدى الى التقليل من كفاءة التشغيل فى كل الانشطة بينما تتحسن كفاءة التشغيل عند استخدام الانتاج بدلا من القيمة المضافة . وقد أوضحنا فى الدراسة التغصيلية أن القيمة المضافة هى أصدق متغير يمكن استخدامه عند قياس كفاءة تشغيل عوامل الانتاج . أضف الى ذلك أن ترتيب الانشطة وفقا لمعيار معدل العائد على رأس المال اختلف عن الترتيب الذى أوردناه عند استخدام المعايير الاخرى التى سبق ذكرها . وليس ذلك بغريب عند تعدد المعايير .

٢٠٢ : علاقات الانتاج والتوزيع :

لجأنا فيما سبق الى مقارنة النتائج من واقع التطورات السنويه . والان نعرض النتائج المقارنه من واقع التحليل الاحصائى للعلاقة بين متغيرين أو اكثر . وقد توحدت طريقة المعالجة فى نشاط الغزل والنسيج ونشاط الحديد والصلب باستخدام طريقة الانحدار البسيط بين متغيرين مثل العلاقة بين القيمة المضافة كمغير تابع والعماله كمغير مستقل ، بينما لجأ الباحث فى نشاط الاسمدة الى استخدام داله انتاج (كـوبـدوجلاس) Cobb - Douglas Production Function . ويقدر المعلومات التى أتاحتها كل طريقة فى المعالجة نعرض النتائج . وسنبدا بعلاقات الانتاج وذلك للصلة الوثيقة بين هذه النتائج ومؤشرات

11. 11. 1941

15

المعايير التي استخدمناها لاستخلاص هذه النتائج فيما يلي :

- ١ - معدل تغير الانتاجية (معدل تغير الناتج ÷ معدل تغير العمل) (رأس المال) .
- ٢ - مرونة الناتج (بالنسبة للعمل أو رأس المال) .
- ٣ - انتاجية العامل (الانتاج / العماله) .
- ٤ - انتاجية رأس المال (الانتاج / رأس المال) .
- ٥ - معدل العائد على رأس المال .
- ٦ - معامل القيمة المضافة / العمل .
- ٧ - معامل القيمة المضافة / رأس المال .

وقد لاحظنا أن ترتيب الأنشطة من حيث كفاءة التشغيل تختلف وفقا للمعيار المستخدم . إلا أن تكرار نفس الترتيب لأكثر من معيار قد يمكننا من اختيار أدق المعايير للحكم على كفاءة التشغيل ، ومن ثم يتيح درجه من الاطمئنان الى النتائج . ولذلك فقد جمعنا في جدول (٨) ترتيب الأنشطة وفقا للمعايير السابقة .

جدول (٨) : ترتيب الأنشطة من حيث كفاءة التشغيل

(١) - الأنشطة الرئيسية : الفزل والنسيج ، الحديد والصلب ، الاسمدة

الاسمدة	الفزل والنسيج	الحديد والصلب	الأنشطة المعيار
(٢)	(٣)	(١)	١ - معدل تغير الانتاجية
(١)	(٢)	(٣)	أ - العمل
			ب - رأس المال
			٢ - المرونة :
(٢)	(٣)	(١)	أ - العمل
(٢)	(٣)	(١)	ب - رأس المال
(٢)	(٣)	(١)	٣ - انتاجية العامل
(٣)	(١)	(٢)	٤ - انتاجية رأس المال
(٢)	(١)	(٣)	٥ - معدل العائد
—	(١)	(٢)	٦ - معامل القيمة المضافة / العمل
—	(١)	(٢)	٧ - معامل القيمة المضافة / رأس المال

وبلاحظ من الجدول السابق أن معيار المرونة يعطى ترتيباً ثابتاً للأنشطة الثلاث (الحديد والصلب

والاسمدة - الفزل والنسيج) من حيث اضافة كل من العمل ورأس المال الى القيمة المضافة . ويتكرر نفس

الترتيب اذا استخدمنا معيار انتاجية العامل (الانتاج / عدد العمال) . كذلك يعطى المعيار الرابع

(انتاجية رأس المال) والسادس (معامل القيمة المضافة / العمل) والسابع (معامل القيمة المضافة / رأس المال)

نفس الترتيب (الفزل والنسيج - الحديد والصلب) . فاذا انحصرت مهمة هذا الجدول في التعرف على

أكثر المعايير دقة في تقدير كفاءة الانتاج ، فلا شك أن معيار المرونة هو أصدق المعايير جميعها • ويسهل ذلك من مهمتنا التالية التي تتمثل في معرفة محددات الاجور حيث يصبح مفهوم المرونة لاغنى عنه كأساس لا نجاز هذه المهمة. وتزداد الثقة في معيار المرونة لأن البيانات التي استخدمت في التعرف على كفاءة التشغيل وعلاقات الانتاج في الانشطة الثلاث هي نفسها التي استخدمت في تحليل علاقات التوزيع ومحددات الأجور •

ثانيا : علاقات التوزيع ومحددات الأجور :

أ - الانتاجية كمحدد للأجور :

يعرض جدول (٩ / أ) الدلائل بين الاجور والقيمة المضافة في الانشطة الثلاث • والعلاقة المقيسة لنشاط الحديد والصلب هي علاقة بين الاجور الكلية والقيمة المضافة الكلية • وتوجد محاولتان لقياس العلاقة بين الاجور والقيمة المضافة لنشاط الفزل والنسيج : أولاهما هي العلاقة بين التغير في القيمة المضافة والتغير في الاجور ، وثانيهما العلاقة بين التغير في القيمة المضافة والتغير في الاجور لكل عامل Per Worker • واقتصر الباحث في نشاط الاسمدة على ايجاد قيمة مرونة الاجور بالنسبة للقيمة المضافة من واقع داله انتاج كـوب - د وجلاسي • ويلاحظ أن الانتاجية تحدد ٥٠٪ من الاجور في نشاط الحديد والصلب (المرونة ٠.٥٠) وتتراوح مساهمة الانتاجية في تحديد الاجور بين ١٩٪ ، ٢٣٪ في نشاط الفزل والنسيج • وتقل مساهمة الانتاجية في تحديد الاجور في نشاط الاسمدة لتبلغ ١٠٪ •

جدول (١/٩) : العلاقة بين الاجور والقيمة المضافة

(الانتاجية كمحدد للاجور)

النشاط	معامل الاجور / القيمة المضافة	معامل الارتباط	مرونه الاجور / القيمة المضافة
(١) الحديد والصلب	٠.٥٢	٠.٤٨	٠.٥٠
(٢) الغزل والنسيج	٠.١٩	٠.٤٧	٠.٢٣
	٠.١٤	—	٠.١٩
(٣) الاسمدة	—	—	٠.١٠

وباستعراض النتائج في جدول (٩/ب) الذي يوضح انتاجية الجئية / أجر
(قيمة الانتاج / الاجور) نجد أن الجئية / أجر يضيف ٥٨٧ قرشا في السنة الى
الانتاج في نشاط الحديد والصلب ، يليه نشاط الغزل والنسيج (٥٠١ قرشا)
ثم أخيرا نشاط الاسمدة (٤٣٠ قرشا) . ورغم عدم اعترافنا بهذا المعيار ، فإن
ترتيب الأنشطة وفقا له جاء متفقا مع ترتيب الأنشطة وفقا لمعيار المرونه . وسنرى أن
معيار الحكم على دقة النتائج تتأتى من حقيقة أن مجموع مساهمات المحددات في شرح
التغيرات في الاجور يجب ألا تتعدى ١٠٠ % ، مع السماح بها في خطأ في جانب
الزيادة أو جانب النقص في حدود معقولة تليها درجة الدقة في البيانات المستخدمة
وطريقة القياس .

جدول (هـ/ب) : انتاجية الجنيه / الجوز (الانتاج / الجوز)

السنة	قيمة الانتاج (الف جنيه)			الأجور (الف جنيه)			انتاجية الجنيه / الجوز		
	الحدية والسلب (١)	الفرز والنسج (٢)	الاسم (٣)	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
١٩٧١	٦١٨٧٨	٣٦٩١٥٤	٢١٢٢٥	١٠١٤١	٥٩٩٦٢	٣٤٤٨	٦,١	٦,١	٦,١٦
١٩٧٢	٧٦٥٦٨	٣٨١٧٢١	١٧٠٦٦	١١٩٧٩	٧١٠٨٦	٢٥٦٥	٣,٤	٥,٣٧	٤,٧٩
١٩٧٣	٨٦٠٨٥	٤١٦٦٥٨	١٤٥١٧	١٣٩١٩	٧٧٨٢٦	٧٨٣٣	٦,٢	٥,٣٥	٣,٢٧
١٩٧٤	١٠١٦٤٨	٤٧٠١٢٦	٣٣١٠٣	١٥٨٨٦	٨٥١٧٢	٣٠٠٥	٣,٦	٥,٥٢	٥,٠٣
١٩٧٥	١٤١٥٨١	٣٨٣٠٥	٢٠٣٠٤	٢٤١١٥	١٠٤٠٤٨	٣٧٥٦	١,٥	٣,٨٤	١,١٣
١٩٧٦	١٥٠٨٥٥	٥٦٣٠٩٠	٢٩٣٢٩	٢٨١٥٤	١٤٢٩٧	٧٥٤٨	١,٢	٤,٦٠	٣,٩٣
١٩٧٧	١٦٨٧٩٣	٦٤٣١٤٦	٣٤٤٤١	٣٢٤١٠	١٥٠٠٥٠	٣٠١٤	١,٢	٤,٢١	٣,٧٤
١٩٧٨	٢٠٨١٤٨	٦٧٨٨٦٤	٣٧٧٣٢	٣٧٨٠٥	١٧١٧٣٣	٥٢١١	٥,٥	٣,١٥	٣,٣٩
متوسط							٨,٨٧	١٠,٥	٤,٣٠

ب - تكاليف المعيشة كمحدد للأجور :

يعرض جدول (١٠) العلاقة بين الاجور وتكاليف المعيشة باعتبار أن الرقم القياسى لأسعار التجزئة يمثل تكاليف المعيشة . وتعنى قراءة هذا الجدول أن ارتفاع الاسعار بمقدار ١ % يرتب ارتفاعا فى الاجور بمقدار ١.٢ % فى نشاط الحديد والصلب ، ٣.٣ % فى نشاط الغزل والنسيج ٩.٥ % فى نشاط الاعمدة . ونحن نستبعد النتيجة فى نشاط الحديد والصلب لان مساهمته الانتاجية وتكاليف المعيشة معا كمحددين للأجور ^{ياوسى حول ١٤ %} وهذا غير مقبول منطقيا . ويمكن قبول النتيجة بالنسبة لنشاط الاعمدة لأن معناها أن مساهمة الانتاجية وتكاليف المعيشة معا كمحددين للاجور تبلغ حوالى ١٠.٥ % من التغيرات فى الاجور . وتتراوح مساهمة الانتاجية وتكاليف المعيشة معا بين ٥.٢ % ، ٥.٦ % فى نشاط الغزل والنسيج . (١) إلا أن التدقيق فى النتائج السابقة باستعراض مدى تغطية التغيرات فى الاجور للتغيرات فى الاسعار من سنة لآخرى ، وجد ان معدلات تغير الاجور غرق بكثير معدلات تغير الاسعار فى كل الانشطة . لذلك نرى أن تؤخذ نتائج تكاليف المعيشة كمحدد للاجور بحذر شديد . ويرجع ذلك الى أن الارقام القياسية لاتعكس حقيقة التغير فى الاسعار . فمعروف ان التضخم المكبوت Suppressed Inflation لا يظهر بتمام فى الارقام القياسية . هذا بالاضافة الى غلil Underestimation الارقام القياسية لمعدل التضخم الظاهر Open Inflation .

(١) لاحظ أن هناك محددات ثلثا فى نشاط الغزل والنسيج وهو رقم الاعمال وتبلغ مساهمته ٦.٨ % .

جدول (١٠) : العلاقة بين الاجور وتكاليف المعيشة

(تكاليف المعيشة كمحدد للأجور)

النشاط	معامل الاجور / الاسعار	معامل الارتباط	مرونة الاجور / الاسعار
(١) الحديد والصلب	١ر٢	٠ر٩٩	١ر٢٠
(٢) الغزل والنسيج	٠ر٣٣	٠ر٤١	٠ر٣٣
(٣) الاسمدة	—	—	٠ر٩٥

وكمحاولة أخيرة لتحديد مساهمة تكاليف المعيشة في تفسير التغير في الاجور نعرض في جدول

(١١) معدل تغير الاجور من سنة لآخرى في الأنشطة الثلاث ومتوسط معدل التغير منسوباً

الى تقدير نسبة التضخم في مصر والتي تتراوح حسب التقديرات المتحفظة بين ٢٥% ، ٣٠% (١)

وتكون النتيجة أن التغيرات في تكاليف المعيشة بنسبة ١% تؤدي الى تغيرات في الاجور بنسبة ٧٧ر٠%

في نشاط الحديد والصلب ، ٦٣ر٦% في نشاط الغزل والنسيج ، ٦٥ر٠% في نشاط الاسمدة .

ومع التسليم بعدم قدرة الاقتصاد المصري على تحمل تغيير الاجور بنفس نسبة التغير في الاسعار ،

نرى أن مساهمة الاسعار في تحديد الاجور تعكسها العلاقة المحسوبة سابقا بين معدل التغير في

الاجور ومعدل التغير في الاسعار .

(١) دكتور أحمد جامع : لمحة سريعة عن الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٣ (بحث غير منشور)

[illegible][illegible]

1- 791R-100: 50%.

۳۲.۵٪ : فیستولہٴ کبجیہٴ اولیٰ - ۱

1 - ንግድ፡ 11%

: ۰.۱% و ۵۹.۱۳% یست.

[illegible]

ገጽ ፩ (፩) ፡ ማህተም የገጽ ፩ ፡ ፩

خلاصة النتائج :

يلخص جدول (١٢) النتائج وفقا للدراسة التفصيلية والنتائج المعدلة للدراسة المقارنة . ونلاحظ أولا عندما تنحصر محددات الاجور فى الانتاجية وتكاليف المعيشة ، أن تكاليف المعيشة تأتى فى المقام الاول عند تغير الاجور فى الصناعة المصرية مع تفاوت معدل التغير بين الانشطة . والملاحظة الهامة الثانية هى أن العلاقة التبادلية بين الانتاجية وتكاليف المعيشة تتراوح بين (١ : ٢) ، (١ : ٣) بمعنى آخر فان الثقل النسبى للانتاجية يتراوح بين ١/٢ ، ١/٣ الثقل النسبى لتكاليف المعيشة .

جدول (١٣) : مساهمة الانتاجية وتكاليف المعيشة فى تحديد الاجور فى الصناعة المصرية (٪)

النشاط	النتائج وفقا للدراسة التفصيلية		النتائج المعدلة للدراسة المقارنة	
	الانتاجية	تكاليف المعيشة	الانتاجية	تكاليف المعيشة
(١) الحديد والصلب	٥٠.٠	١٢.٠	٢٣.٠	٧٧.٠
(٢) الغزل والنسيج	١٩-٢٣	٢٣	٣٦.٤	٦٣.٦
(٣) الاسمدة	١٠.٠	٩٥	٣٥.٠	٦٥.٠
متوسط	٢٧	٨٢.٦ ٪	٣١.٥	٦٨.٥ ٪